

سواد المسلمين اي جماعة المسلمين لم يستحق ثبوت الرضخ ونض في حق  
الفرس حج اي في اثنا القتال انه يستحق ثبوتها وهو كذلك والرضخ في حق  
النصارى والاطهر ان الاجير لا حاصله ان الاجير لا يسم له الا  
ثلاثة شروط ان ترد الحارة على عينه والا اعطى مطلقا وان لم يقاتل  
حيث حضر بنية القتال وان تكون ملك معلومة معينة ولا اعطى  
مطلقا ايضا وان تكون للجهاد والله اعلم بما في الاجرة ولا سيما ولا  
رضخا ولا سلميا كما قاله قتال ويدفع لاجل ان للفرس ثلاثة اسم  
مبتدأ وخبر في كلام المصنف ما قبله وجعل اللفظ متعلقا  
بمخروف وثلاثة نائب فاعل به وهو يقتضي كون الجملة متانفة  
غير متعلقة بما قبلها وليس مستقيما ومثله يقال في قوله الاتي  
ويدفع للرجل اسم الخ فتأمل للفرس اي من كان معه فرس  
صالح للقتال وان غلبه اذا لم يحضر ما لكه والافعال كاه واضاع او قاتل  
عليه نحو لو مات او خرج عن ملته في الالفاسم اذا كان يمكنه  
ركوبه بخلاف الالفاسم وهو مواله فغلبه لعدم فائدة وهو  
ما بعاه الخ قال بعضهم هذه الالفاسم تجري في الالفاسم ايضا قال  
وعليه قول ابن الوردي ان اهل الفضل لم يبق في موقوف او من اجل الاصم  
ولا يعطى لفرس الخجني الا حاصله ان الشروط ثلاثة يجمعها قول  
المنزه ولا يسم الا لفرس واحد فيه نفع كالفاو وهو كان ذميا  
او معاهدا او مومنا وكانا حربيين يجوز لنا الاستئمان به قال  
ابن الصبي الخ واذا اكل من اعطاهما كامل بالضاد والفاء المعجبي اي واهل  
الثانية في لغة اه قال تحفظ الرجل بالالفاسم جرحه لاجل الخجني يستوي  
فيه المقاتل وغيره اي الذي حضر بنية القتال واهل الفارس  
اي مقاتل عاقبين ممن يرضخ لهم حضر بلا جرة جملة الشروط وكرها ثلاثة  
ان يحضر بلا جرة وان ياذن له الامام وان لا يكون مكرها فله الاجرة ظاهر  
ولو زاد عن اسم الرجل بل يجره الامام لانه منهم بمحالة اهل بنه الخجني

قوله في الاثنان خلف لقوله  
او مات او خرج عن  
ملكه بغيره

قوله بعد

بعد ذلك اي بعد قسمة الخمس الاربعة نديا ويجوز تقديم قسمة ثمانية  
ولا بد من اقرار من قبل قسمة ثمانية وعشرون ان اجمع اليها اول  
القسمة من خمسة وعشرين من ضرب خمسة في ثمانية وهذا مرجح  
اقتضا الحساب لانه مطلوب قول والمقالة بذكر التامم مقالنا  
والقنا طرد السور غلوا اي جبانة لان الظفر بالمعنى انما يكون في الا  
الخاصة دون العامة وفي نسخة غلوا والغلو التفتيح في الدين لان المال  
ليس مشتركا كما تامل هذا التعليل فانه لا يناسب الا الاول لان ذلك اي  
ما ذكر من القيمة والميراث ويفصل الامر كالارث اي قوله مثل حقا  
الافئتين وبحث الاذرعين ان الفئتين كالانثى وان لا يوقف له ثمن والمثمن  
بقية نصيب ذكرهم في تفسيره التيمم اي بعد ان يذره في ثمنه المعروف  
فقوله ولا يسمون الخ مناسبا قال شيخنا ولا يرجع على حضور القسمة طالما  
اخذ اذا عرف ابووه وفيه يتم تخيلا من الرجوع ان ظهر له ان قوله  
لان السبيل اي المسلم الفقير والمكاتب والجنس ويجب ان يعطى احد  
كل صنف من هذه الاصناف الاربعة ولا يخص بالخاصة ان كانا حية  
من فيها منهم لكن يجوز التفاوت فيما احاد غير ذوي القربى بقدر الحاجة  
ولو قل للخاصة بحيث لو وزع لم يسد مسد اقدم الاحوج فالاحوج  
ولا يستوعب للضرورة سم الحاجة وحق فاشروط ثلاثة الفقر والاسلم  
واباحة الفرس غير الصلوة لا يخفى ان الكلام في خمس الخ لانه الزكاة  
وكذا يقال في قوله انما من محل الزكاة ويصدق مدعي المسكنة والفقر  
صوابه كما في الروض والسفر ليدخل ابن السبيل فتأمل وهو ظاهر  
معتمد بلابنية الخ عبارة سم بله بين وان اتم نعمان ادعي تلف ما عرف  
او يحيل فالقياس تكليف البينة **فصل في قسمة العي**  
ورجائه جمع راجل اي ماش ومن قتل الخ عا حرق مضاف اي وكره من قتل  
الخ كما يوضح من المنهج ونه لباي يدل لنا قوله تعالى الخ وفي نسخة وقد قيل  
وكان صلي الله عليه وسلم الخ يقسم له الخ قال في ته الروض جملة ما كان من العي

٢٠٠  
قسمة

موال

لهم